

مجلة الهلال

أكتوبر 2003

النظام الليبرالى هل عرفته مصر؟

إسلاميون وراдикаليون وليبراليون

بقلم : د. رعوف عباس

اصطاح الباحثون على إطلاق صفة "الليبرالية" على النظام السياسى الذى ساد فى مصر فى أعقاب ثورة 1919، على اعتبار أن دستور 1923 الذى غلبت عليه الملامح الليبرالية، كان يمثل إطار النظام السياسى فيما بين ثورتى 1919 و1952، بحكم اتخاذه لبعض الدساتير الليبرالية الأوروبية إطارا مرجعيا له، وبحكم كون "الديمقراطية" محورا للصراع السياسى خلال تلك الحقبة، بل إن بعض الكتاب اليوم ينظرون إلى "الحقبة الليبرالية" نظرتهم إلى الفردوس المفقود، مقارنة بالنظام السياسى الذى جاءت به ثورة يوليو.

ونعنى هنا بالبحث عن إجابة لسؤال جوهرى، هو: هل استطاعت مصر أن تحقق نظاما سياسيا ليبراليا فى ظل دستور 1923 ؟ أو -بعبارة أخرى- هل كان النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923 نظاما ليبراليا حقيقيا، وهل عرفت مصر الديمقراطية الليبرالية فى ظلها؟

إن قيام نظام سياسى ليبرالى يتطلب توفر ثلاثة شروط أساسيه:

أولها: حدوث تحول رأسمالى يستبدل بالقوى الإنتاجية التقليدية وبعلاقات الإنتاج التقليدية أخرى رأسمالية (حديثة).

وثانيها: تكون طبقة "بورجوازية" تلعب دوراً رئيسياً فى تحقيق التحول الرأسمالى لصالحها.

وثالثها: توفر الوعى الطبقي والسياسى عند هذه الطبقة الجديدة الذى يجعلها تقف حارسة لمصالحها من خلال صياغة النظام السياسى الذى يكفل لها تأمين هذه المصالح.

فهل تحققت لمصر هذه الشروط الثلاثة على مر تاريخها الحديث منذ مطلع القرن التاسع عشر؟ وهل نضجت تلك الشروط نضجاً كافياً لإفراز نظام سياسى ليبرالى؟

إن الإجابة الدقيقة على هذا التساؤل تتطلب دراسة موسعه يضيق المقام هنا بها، ولكن خلاصة القول إن الشروط الثلاثة الضرورية لتحقيق قيام نظام سياسى ليبرالى لم تتوفر فى مصر بشكل كامل نتيجة الظروف التاريخية التى مرت بها التجربة المصرية، فقد تعثرت تجربته التحول الرأسمالى فى مصر لأسباب محليه وخارجية، وانعكس ذلك التعثر على نشأة وتطور "البورجوازية" المصرية (وخاصة شرائحها العليا)، بقدر ما انعكس على درجه نضج وعيها الاجتماعى والسياسى. وكان لذلك آثاره على خيارات نخبه البورجوازية المصرية عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور 1923، فجاء معبراً عن مصالحها الضيقة، ولم يأت تجسيدا لمصالح الشرائح الدنيا من الطبقة نفسها أو مصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثوره 1919. وعبر الدستور عن توازن سياسى لعبت فيه قوى القصر والإنجليز، وكبار ملاك الأراضي الدور الأكبر.

من وضع الدستور

ومن عجب أن تأتى مبادرة إقامة حكم دستورى فى مصر من جانب السلطات البريطانية ذاتها فى المذكرة الإيضاحية التى قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان فؤاد رفق تصريح 28 فبراير 1922، الذى اعترف بمصر دوله مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال اسما على غير مسمى. إذ نص البند العاشر من المذكرة الإيضاحية على أن "إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئوليه على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه إلى السلطان وإلى الشعب المصرى". وكان ذلك يعنى ضمناً - ضرورة قيام حكم دستورى نيابى يقترن بقبول تصريح 28 فبراير، ومن ثم يلتزم السلطان بإقامة نظام برلمانى دستورى طالما قبل بالتصريح. ولعل ذلك يفسر محاولات فؤاد الأول (الذى أصبح ملكاً) التلمص من إصدار الدستور فيما بعد دون جدوى، كما يفسر الأسلوب الذى أعد به الدستور وتدخل الملك فى صياغته.

فبدلاً من أن تضع الدستور جمعية تأسيسية وطنية منتخبة من الشعب، شكل الملك لجنة إدارية حكومية لوضعه، استبعدت منها العناصر السياسية الفعالة، ولذلك سماها سعد زغلول (لجنة الأشقياء). وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية التى تمثلها لائحة 1882 إطاراً مرجعياً لها، لجأت إلى بعض الدساتير الغربية - وخاصة الدستور البلجيكى - وصاغت مواد الدستور على هديها، بعد أن شذبت ما اقتبسته منها بما يتواءم مع رغبات الملك ومضمون تصريح 28 فبراير 1922. وعندما لم يرض ما توصلت إليه "لجنة الأشقياء" من نص مقترح للدستور مطالب الملك، دفع به إلى اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية (العدل) التى راحت تعدل فى المشروع وتوسع سلطات الملك على حساب الشعب، وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره صدر بمرسوم ملكى (19 ابريل 1923) فى صورة "منحة ملكية"، ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح متى شاء ذلك وهو ما حدث بالفعل فى الانقلابات الدستورية الشهيرة.

وقد أدت السلطات الواسعة التي خص الملك نفسه بها في الدستور إلى إضعاف التجربة، والإضرار بالدستور. فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها في حكمه، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك تقويض المبدأ القائل بان الأمة مصدر السلطات الذي نص عليه بالدستور، والذي يعد حجر الزاوية في النظام السياسي الليبرالي، وبذلك قيدت الإرادة الحرة للناخب في اختيار من ينوب عنه ويمثله في البرلمان، ولم تشهد مصر في تلك الحقبة انتخابات حرة بعد تلك التي أجريت عام 1924 وفاز فيها الوفد بالأغلبية سوى مرتين: الأولى في 1936 والثانية 1950، عندما رأى الإنجليز ضرورة تولى الوفد الحكم ومارسوا ضغوطاً على الملك لهذا الغرض.

الحقبة الليبرالية وعدم الاستقرار

ولذلك اتسمت الحياة النيابية في " الحقبة الليبرالية " بعدم الاستقرار. فمنذ برلمان 1924،

توالى على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثوره 23 يوليو 1952، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة، فقد انعقد برلمان عام 1924 في مارس، وتم حله في ديسمبر من العام نفسه. وعندما أجرت وزاره احمد زيور الانتخابات اجتمع مجلس النواب يوم 23 مارس 1925 ليحل في اليوم نفسه.

وانعقد البرلمان الثالث في يوليو 1926 لدورات ثلاث، ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدته ثلاث سنوات قابله للتجديد(عام 1928) ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة، وانتخب برلمان رابع في يناير 1930 ليحل في السنة نفسها (وهي الفترة التي شهدت الإطاحة بدستور 1923 وإصدار دستور أكتوبر 1930)، ووضع قانون انتخاب جديد ضيق من حق الانتخاب، وقصره على شرائح اجتماعية معينة. وفي ظل الانقلاب الدستوري، انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية. قطعها عودة دستور 1923 من جديد تحت ضغط الحركة الوطنية (ديسمبر 1935). وانتخب البرلمان السادس في ظل دستور 1923 (مايو 1936). ولن يستمر أكثر من عامين وقام البرلمان السابع في ابريل 1938 والثامن في مارس 1942، والتاسع في يناير 1945، والعاشر في يناير 1950.

ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التي شهدتها مصر في تلك الحقبة كان يتناقض تناقضاً كبيراً من مجلس تشريعي لآخر فوجد الحزب الذي أحرز الأغلبية في مجلس نيابي، يحتل مقاعد الأقلية في المجلس الذي يليه، وقد تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة في برلمان تال تنتخب بعد شهور قليلة، وهلم جرا. ولا يعكس هذا التحول تغيراً حقيقياً في موازين القوى على الساحة السياسية، أو تحولاً في اتجاهات الرأي العام. وإنما كانت تعبر عن التغيير في المزاج الملكي، ومهارة وزير الداخلية في (طبخ) الانتخابات.

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى، ولم تعمر أى منها إلا أربعة عشر شهراً فى المتوسط، مما كان له آثاره السلبية على الأداة الحكومية، وعلى أداء الحكومة، وحال دون متابعه السياسات التى تحولت إلى مجرد "وعود" يحفل بها (خطاب العرش) الذى جرى العرف على أن يلقيه رئيس الوزراء - باسم الملك - عند افتتاح البرلمان، لان الملك فؤاد كان لا يعرف اللغة العربية.

والقى هذا الموضوع بظلاله على الأحزاب السياسية التى تداولت السلطة فى تلك الحقبة. فإذا كان الدستور قد ركز السلطات فى يد الملك، ودعم حكمه الفردى فقد كان قادة الأحزاب السياسية يتمتعون بصلاحيات مطلقة فى قيادة أحزابهم، وكان للوفد قصب السبق فى هذا المجلس، فقد أطلق على سعد زغلول " نبي الوطنية" و "زعيم الأمة"، وحمل مصطفى النحاس نفس اللقب إضافة إلى "الرئيس الجليل" ولقبه مكرم عبيد ذات مره " بالرئيس المقدس" ويعكس ذلك أوتقراطية قيادة الوفد التى كانت وراء الانشقاقات التى حدثت فيه، نتيجة انفراد "الزعيم" باتخاذ القرارات حتى لو خالف بها معظم أعضاء "هيئه الوفد". فحدث الانشقاق الأول فى 25 ابريل 1927، عندما فصل سعد زغلول معظم أعضاء الهيئة لمخالفتهم له الرأى حول تشكيل وفد التفاوض. ووقع الانشقاق الثانى فى عام 1932، عندما طرحت فكره تشكيل حكومة ائتلافية لعقد معاهدة مع بريطانيا وفقاً لما أسفرت عنه مفاوضات 1930، يعاد بعدها العمل بدستور 1923، فرفض النحاس باشا تلك الفكرة انطلاقاً من مبدأ عدم المساومة بحقوق البلاد، فاستقال 9 من "أعضاء هيئه الوفد" (أى نحو ثلث قيادته) احتجاجاً على ذلك، وحدث الانشقاق الثالث والخطير عام 1937 نتيجة الصراع على السلطة داخل قياده الوفد، وهو الانشقاق الذى فصل فيه النقراشى واحمد ماهر فكونا "الهيئة السعدية". وحدث الانشقاق الرابع عام 1942 بخروج مكرم عبيد فى إطار الصراع على السلطة أيضاً داخل قيادة الحزب وشكل "الكتلة الوفدية" ونشر (الكتاب الأسود) الذى وصم قيادة الوفد بالفساد.

ولم ينفرد "الوفد" بظاهرة استبداد الزعيم بالسلطة، إذ انتقلت عدواها إلى الأحزاب التى خرجت من عباءته، فغالباً ما كان رئيس الحزب يتولى تعيين أعضاء هيئة قيادة الحزب، وقد يطلب من الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين، وقد لا يهتم بذلك. ولم تكن لتلك الأحزاب -بما فيها الوفد- مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر. وكان انضمام الأفراد إلى القيادة دون المور بالعضوية أمراً وارداً عند جميع الأحزاب مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات.

ولعل ذلك يفسر السهولة التى استطاعت بها ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذى صدر فى يناير 1953، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب (بما فيها الوفد) لغياب القواعد الحزبية

الجماهيرية فى تنظيماتها، ولعدم اهتمامها بتربية الكوادر ولعجزها -بالطبع- عن طرح البرامج التى تقدم حلولاً لمشاكل الجماهير بينما لقيت ثورة يوليو معارضة ومقاومة لا يستهان بها من جانب التنظيمات الأيدلوجية الأقل وزناً على الساحة السياسية كالثبوعيين والإخوان المسلمين لأنها كانت أدق تنظيمياً مقارنة بالأحزاب الليبرالية كما كانت لها قواعد لا يستهان بها.

غياب البرامج السياسية

واشتركت جميع الأحزاب (الليبرالية) فى غياب البرامج السياسية التى تعالج مشاكل المجتمع وترسم إطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها، فقد جاءت قيادات هذه الأحزاب من نخبة البورجوازية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فلم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الجماهير الشعبية، وجاءت دعوات الإصلاح الاجتماعى من عناصر لا تنتمى إلى تلك الأحزاب، ولقيت تلك الدعوات مقاومة شديدة من جانبهم، مثل الدعوة إلى الإصلاح الزراعى، وتوفير الخدمة الصحية للفلاحين، وحماية الملكيات الصغيرة، والتعليم الإلزامى. ولم تصدر التشريعات العمالية المحدودة -خلال تلك الحقبة- إلا تحت ضغط الحركة العمالية، ونصت على استبعاد الفلاحين وعمال الزراعة من نطاق الخضوع لها، حرصاً على مصالح كبار الملاك.

وكانت حجة تلك الأحزاب فى إغفال السياسات التى تعالج المسائل الاجتماعية، أن قضية الاستقلال الوطنى هى القضية الرئيسية، أما ما عاداها من قضايا، فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال الوطنى. وحتى تلك المهمة العاجلة (الاستقلال الوطنى) أصبحت موضع مزايدات من الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها، فإذا لم يكن لوفد طرفاً فيها هاجم خصومه واتهمهم بالتقريط فى حقوق الوطن.

وإلى هذا القصور فى أداء تلك الأحزاب إلى اتجاه الشباب إلى الالتفاف حول حركات الرفض السياسى والاجتماعى منذ أواخر العشرينات، وانضمامهم إلى الجماعات ذات التوجهات الماركسية أو الفاشية أو الإسلامية السلفية، وهو اتجاه زاد وضوحاً بعد إبرام معاهدة 1936 التى وصفها النحاس باشا بأنها معاهدة الشرف والاستقلال.

واشتركت جميع تلك الأحزاب -أيضاً- فى ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة فىتم فصل عمد القرى المناصرين للخصوم، ويرقى الأنصار من موظفى الدولة ترقيات استثنائية مع محاباة الأقارب والأصهار.

دور أحزاب الأقلية

ولعبت أحزاب الأقلية -التي خرجت من عباءة الوفد- دوراً مهماً فى إضعاف النظام ذاته من خلال حملات المهاترات الصحفية التى وجهت ضد الوفد أو من خلال الارتقاء على أعتاب قصر عابدين

(بالمملك) تارة، أو الارتقاء على أعتاب قصر الدويارة (المنسوب السامى البريطانى ثم السفير فيما بعد 1936) تارة أخرى، ضمناً للوصول إلى السلطة طالما كانت لا تستطيع تحقيق ذلك بالطرق الدستورية. وكانت تلك الأحزاب نخبوية تقليدية تقوم على عناصر محدودة من الشخصيات وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً وفى ظل ظروف كهذه كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى أهم من الاتفاق السياسى أو الفكرى، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية فهى أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ، ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية، والبعد عن الجماهير، فكانت أقرب إلى الأجنحة السياسية منها إلى الأحزاب.

كما أن القيادة السياسية لأغلب هذه الأحزاب جاءت من الشرائح العليا البورجوازية (كبار الملاك الزراعيين ورجال الأعمال)، ويشترك معها الوفد فى هذه الخاصية بالإضافة إلى تمثيله للشرائح الوسطى من البورجوازية المصرية، وإن غلبت على قيادة النخبة المحتلة للشرائح العليا (بعد معاهدة 1936) لذلك لا نجد غرابة فيما توصل إليه عبد العزيز فهمى باشا عام 1941 عندما كلفه "حزب الأحرار الدستوريين" بدراسة برامج الأحزاب السياسية، فاكشف أنه لا فرق بينها، فجميع تلك الأحزاب - دون استثناء - صاغت برامجها نخبة طبقة اجتماعية واحدة، لتعبر عن مصالحها، وعن رؤيتها للقضية الوطنية التى تأخذ بمبدأ التدرج فى تحقيق الاستقلال عن طريق التفاوض. وظلت تلك النخبة الاجتماعية صاحبة الصوت الأعلى والتمثيل الأكبر فى السياسة المصرية حتى عام 1952 مع اتساع مساحة ممثلى المصالح الرأسمالية الصناعية والتجارية إلى جانب المصالح الزراعية. ولا يستثنى "الوفد" من هذه الظاهرة التى كانت من عوامل تفسخه وضعفه.

ثمار دستور 1923

وخلاصة القول أن النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923 كان نظاماً أوتقراطياً استبدادياً يلبس مسح الليبرالية التى تمثلت فيما إشتمل عليه الدستور من مبادئ تتعلق بالحريات العامة والشخصية ومن نصه على أن الأمة مصدر السلطات، إذ سرعان ما كبلت الحريات العامة والشخصيات بالأحكام العرفية التى سادت معظم ما سمي بالحقبة الليبرالية -إلا سنوات قليلة معدودة- استخدمت دائماً لضرب المعارضة السياسية وتكليم الصحافة وحرمان الجماهير الشعبية من التعبير عن مصالحها بتنفيذ حريتها من ناحية، وتزوير إرادتها فى الانتخابات العامة من ناحية أخرى. وكان الملك هو المصدر الحقيقى للسلطات وليس (الأمة) يشاركه فيها الإنجليز بحكم وجود جيش الاحتلال على أرض مصر، ومن خلال ما كلفه لهم تصريح 28 فبراير 1922، من حق التدخل فى شئون مصر الدفاعية والتشريعية فى إطار التحفظات الأربعة الشهيرة، ثم من خلال ما تمتعت به (الحليفة بريطانيا العظمى) من مزايا وفرتها لها معاهدة 1936 بعد إرغامها وكيفت الأحزاب السياسية نفسها -بما فيها الوفد- مع هذا الوضع، فجعلت من الوصول إلى لسلطه هدفاً لها حتى تستطيع تحقيق الاستقلال الوطنى (كما تراه) بوسيلة واحدة هى

التفاوض غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتل مرتبه الصدارة على حساب الغاية المنشودة من وراءه (الاستقلال). وكانت السلطة مغنما عن كل الأحزاب السياسية التي وصلت إليها (بما في ذلك الوفد) تسعى من وجودها -المحدود زمنيا- على مقاعد السلطة، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الشخصية لقياداتها وأنصارها، وان تميز الوفد بمحاولة تحقيق بعض المطالب التشريعية للجماهير المصرية في أضيق الحدود، بما لا يضر بالمصالح المادية للنخبة الحاكمة، ويحقق استرضاء قطاعات من الجماهير التي تستند إليها شعبيته (وخاصة في وزارة 4 فبراير 1942).

ومن الجدير بالذكر أن السلطات الواسعة التي حظى بها رئيس الجمهورية في دساتير ثورة يوليو، كانت إعادة صياغة تكاد تكون نصيه للسلطات الأوتوقراطية التي كانت للملك في دستور 1923.

ولعل مرد ما حفلت به "التجربة الليبرالية" من سلبيات إلى عدم توفر الشروط الضرورية لإقامة نظام سياسى ليبرالى فى مصر توافرا تماما نتيجة تعثر تجربة التحول الرأسمالى عندنا لأسباب محلية وخارجية قد نتناولها فى مقال آخر.